

٢٦٧ - ٢٥٥

المشاكل المحاسبية

ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية

دكتور / عل محمد الجوهري
كلية التجارة - جامعة طنطا

مقدمة :

تمثل المعاملات الدولية قطاعا هاما من أنشطة كثير من الشركات ، وتنوع هذه المعاملات من مشروع لآخر ، فقد تتكون من عمليات استيراد Imports أو تصدير Exports فقط — كما أنها قد تأخذ شكل الاستثمار في شركات أجنبية ، أو إنشاء فروع Branches أو شركات تابعة Subsidiaries في بلاد أخرى ، وفي هذه الحالة يطلق على الشركة أنها متعددة الجنسية Multinational Co أو شركة دولية International Co . وقد تكون هذه الوحدات التابعة للشركة متعددة الجنسية مملوكة لها بالكامل ، كما قد تكون الملكية مشتركة Joint Venture بينها وبين الدولة المضيفة ، وهذا هو النمط السائد الآن — وتعتبر الشركات متعددة الجنسية من سمات القرن العشرين فقد انتشرت في العقد السابع منه وزاد عددها وتضاعفت عملياتها بدرجة ملحوظة .

ولقد حاول البعض وضع تعريف للشركة الدولية إلا أنه لم يحدث اتفاق على

تعريف محدد وكامل لها ، وذلك مما دعا لجنة المحاسبة الدولية

Committee On International Accounting

المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية AAA أن تحدد في تقريرها بعض الخواص التي إذا توافرت يصبح المشروع متعدد الجنسية (1) ، وحيث أن تعدد الجنسية مفهوم نسبي وليس مطلقا فليس من الضروري توافر كل هذه الخواص لكي تعتبر الشركة متعددة الجنسية وإنما يكفي توافر بعضها .

(1) American Accounting Association, «Report of the Committee on International Accounting,» The Accounting Review, Supplement to vol. XLVIII, 1973, p. 122.

من أهم خواص تعدد الجنسية Multinationalism أن تكون الإدارة العليا على مستوى عالمي Globalism حيث تستطيع الإلمام بكل عملياتها في أنحاء العالم وإدارتها على أسس عالمية وليست محلية إلى الحد الذي تسمح به الظروف السياسية والقانونية للبيئة الخارجية ، ومع ذلك فهذه الخاصية بمفردها ليست بكافية لكي يقال بأن الشركة متعددة الجنسية .

والمشروعات متعددة الجنسية عادة ما تكون كبيرة الحجم وتقوم بنسبة كبيرة من عملياتها في الخارج وذات نشاط متنوع معظمه إنتاجي ومنتشر في بلاد مختلفة . ونظراً لانتشار عمليات الشركة متعددة الجنسية فليس هناك عمليات أو أسواق خارجية بالنسبة لها ، وهذا يعني أن هناك سوقاً محلياً واحداً ، وأن كل الأسواق من وجهة نظرها تعتبر أسواقها الوطنية ، ولا تركز سياستها التسويقية على بيع منتجاتها محلياً وإنما يتم إعدادها ثم يوزع في أي مكان في العالم ، وتمتاز الشركات متعددة الجنسية بتكامل عملياتها لكي تستفيد من فروق التكلفة والأسواق ، حيث تقوم بالإنتاج في البلاد ذات التكلفة المنخفضة وتوزع منتجاتها في أحسن الأسواق وتسمى إلى التمويل في أي مكان في العالم حيث تحصل على أفضل الشروط .

وتعتبر الشركة متعددة الجنسية العالم كله سوقاً لرأسمالها فهي تقترض وتقرض وتبيع أوراقها المالية في أي مكان حيث تحصل على أفضل المزايا ، وبناء على ذلك فإن لها مساهمون وأرباح توزع في عدة دول وسياساتها في الترقية الإدارة العليا هي اختيار أفضل المدبرين الأكفاء بغض النظر عن جنسيتهم ، ويتم استخدام الموظفين الجدد من جميع أنحاء العالم لملا وظائف الإدارة الدنيا .

ورغم أن الشركة متعددة الجنسية يمتد نشاطها إلى عدة بلاد وقد تنتشر الوحدات التابعة لها لتشمل العالم كله فمن الضروري أن تختار الشركة الأم

Parent Co بلداً معيناً يكون موطناً لها ، كما أنها تختار عملة واحدة تستخدم في تقاريرها المالية يطلق عليها العملة المختارة Reference Currency أو عملة التقارير المالية Reporting Currency . وحيث أن كل وحدة من الوحدات التابعة للشركة الدولية تعمل في قطر معين له نظامه الاقتصادي وعملاته الخاصة التي يتم بها قياس العمليات المالية وإمساك السجلات والدفاتر ، ونظراً لأن الشركة متعددة الجنسيات لا بد لها من اعداد حسابات وقوائم موحدة

Consolidated Financial Statements

تشمل جميع الوحدات التابعة لها ، وحيث أنه يستحيل جمع أو طرح مقاييس بعملات مختلفة لأن النتائج سوف لا يحمل أى معنى تفسيري ، فمن الضروري أن تتم عملية ترجمة للقوائم الاجنبية إلى العملة الموحدة التي تعد بها التقارير المالية ، وذلك كمرحلة سابقة لإعداد القوائم الموحدة ، وهنا تبرز أهمية ترجمة العمليات والقوائم المالية الاجنبية كمشكلة من أهم مشاكل المحاسبة الدولية .

وليس أدل على أهمية هذه المشكلة من تقديم عرض ملخص لنتائج الدراسة التي قام بها Troberg, Scott بتكليف من جمعية المحاسبة الأمريكية A A A (٢) . وقد كان الهدف من الدراسة هو التعرف على أهم مشاكل المحاسبة الدولية وترتيب هذه المشاكل حسب أهميتها ووضع تصور لمنهج البحث الذي يناسب كل منها ، ولقد كانت نتيجة الدراسة كما يلي :

١ - تم التعرف على ٨٨ مشكلة من مشاكل المحاسبة الدولية حيث تم تصنيفهم في تسع مجموعات رئيسية .

(2) George M. Scott and Pontus Troberg, «Eighty-Eight International Accounting Problems in Rank order of Performance A Delphi Evaluation,» AAA, 1980.

٢ - ثم ترتيب المشاكل الفردية حسب أهميتها وكذلك المجموعات .

٣ - أظهرت نتائج الدراسة أن أهم مجموعة مشاكل في المحاسبة الدولية هي

التي تنتمي إلى سعر الصرف (معدل التبادل) ومحاسبة الترجمة
Exchange Rate and Translation Accounting

يليهما في الأهمية معايير المحاسبة على مستوى دولي
International Accounting Standards

ثم معايير المراجعة على مستوى دولي
International Auditing Standards

٤ - أظهرت نتيجة الدراسة أيضا أن أهم مشكلة فردية هي صعوبة قياس
الأثر الاقتصادي لتغير أسعار الصرف على المنشأة .

من العرض السابق يمكن تحديد أهداف هذا البحث والتي تتلخص فيما يلي :

أولا : عرض مشكلة سعر الصرف وأنواعه والعوامل التي تؤثر على تغيره .

ثانيا : بحث مفهوم العملة المختارة أو عملة التقارير المالية للشركة الأم ومعايير

تحديد العملة الوظيفية للوحدات الأجنبية التابعة للشركة الأم .

ثالثا : دراسة طرق المحاسبة عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية وما يترتب

عليها من مكاسب أو خسائر بسبب تقلب سعر الصرف .

رابعا : دراسة أساليب الاحتياط ضد تقلب أسعار الصرف ومعالجتها محاسبيا .

خامسا : استعراض طرق ترجمة القوائم المالية الأجنبية واختيار الطريقة

المناسبة في ضوء أهداف الترجمة ، والمعالجة المحاسبية لنتيجة الترجمة .

أولاً : مشكلة سعر الصرف

Exchange Rate

يمكن النظر للعمليات الأجنبية بالنسبة لأي بلد على أنها سلع لها أسعار معينة بالنسبة لعملةها الوطنية . وهذه الأسعار ، أو معدلات الصرف ، تعبر عن القيم النسبية لعملة (٣) .

وحيث أن سعر الصرف بين عملةين هو مجرد نسبة ، فإنه يمكن التعبير عنه بوحدة واحدة من العملة ، فإذا تم التعبير عن وحدة واحدة من النقد الأجنبي بما يعادلها من وحدات النقد المحلي فيطلق على سعر الصرف في هذه الحالة سعر صرف مباشر Direct Exchange Rate ، ومن ناحية أخرى إذا تم التعبير عن وحدة واحدة من النقد المحلي بما يعادلها من وحدات النقد الأجنبي فيطلق على سعر الصرف في هذه الحالة سعر صرف غير مباشر

(٤) Indirect Exchange Rate

(3) Charles H. Griffin, Thomas H. Williams and Kermit D. Larson, «Advanced Accounting» Richard Irwin Inc., Homewood, Ill., 1980.

(٤) ومثال ذلك إذا عبرنا عن الدولار الأمريكي في مصر بأ ٨٠ يساوي ٨٠ قرشا وعن الجنيه الاسترليني بأنه يساوي ١٢٠ قرشا فإن هذا يسمى سعر صرف مباشر . أما إذا ذكر السعر بالنسبة للجنيه المصري فيقال أن الجنيه المصري يساوي ١,٢٥ دولار أمريكي أو يساوي ٨٣٣ جنيه استرليني فيطلق على هذا سعر صرف غير مباشر .

وقديما كانت أسعار الصرف تعنى ما تحتويه العملات من ذهب فعملة أى بلد تكون مرتبطة بقيمة ثابتة محددة من الذهب ، وبالتالي فالعلاقة بين العملات المختلفة تكون ثابتة ، ثم حدثت تطورات فى النظام النقدي من أهمها التحول الكبير على أثر عقد الاتفاقية النقدية التي تعرف باسم Bretton Woods وذلك فى يوليو سنة ١٩٤٤ وتم بمقتضاها إنشاء صندوق النقد الدولى الذى كان من أهدافه العمل على إستقرار التبادل والصرف وتنظيم أسواق تبادل العملات .

ولكن هذه الاتفاقية لم يكتب لها النجاح فقد ثبت أنها بنيت على فروض غير صحيحة ولم يعمل النظام النقدي فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كما كان متوقعا له ، بل حدث نقبض ذلك فقد ظهر نظام نقدي دولى مختلف يتسم بالأسواق السوداء للعملة والتدخل الحكومى المكثف (٥) .

وقد وجدت بعض البلاد أنه من المستحيل الإبقاء على التوازن المتفق عليه فانحرفت كثيرا قيم التوازن فى السوق عن الأسعار الرسمية للعملات لدرجة أن الأخيرة لم تكن تستخدم إلا فى العمليات التي تتم تحت رقابة الدواة ، وكانت النتيجة ظهور أسواق سوداء نشطة للعملات فى البلاد التي تكون فيها الرقابة ضعيفة أو منعدمة مثل سويسرا والكويت والمغرب ، أما فى البلاد التي حاولت الرقابة على عملتها طبقا لقواعد صندوق النقد الدولى فقد نشأت فيها أسواق سوداء بطريفة غير مشروعة مثل فرنسا وإيطاليا وقد انتشرت الأسواق السوداء للعملة حتى فى البلاد الشيوعية .

ويمكن تلخيص الاساليب التي تستخدمها الدول للتأثير على أسعار صرف عملاتها فيما يلي (٦) :

١ - السياسات الاقتصادية المحلية بما فيها السياسة النقدية والمالية، مثل تحديد أسعار السلع والخدمات للحد من آثار التضخم وإعادة الثقة في العملة والتأثير على سعر الصرف عن طريق معدل الفائدة .

٢ - الاشتراك الفعلي والتدخل في سوق العملات الأجنبية عن طريق البنك المركزي وعقد الانفاقات الثنائية وامتددة الجوانب لتسوية حسابات التجارة الخارجية .

٣ - رفع قيمة العملة Revaluation

٤ - تخفيض قيمة العملة Devaluation

ومن وسائل الرقابة الحكومية على النقد الأجنبي .

١ - وجود أسعار صرف متعددة (٧)

(6) Ibid. pp. 128-129.

(٧) يوجد في مصر الآن ثلاث أسعار صرف للدولار وذلك عن طريق وجود ثلاث مجتمعات نقدية ، الأولى بجمع النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الذي تصب فيه المنتجات من صادرات البترول والقطن والأرز ورسوم المرور في قناة السويس وخط سويد ويستخدم هذا المجمع في إستيراد عدد محدود من السلع الأساسية وسداد بعض الالتزامات العامة وسعر الدولار في هذا المجمع ٧ قرشا . والثاني بجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية الذي يصب فيه جزء =

٢ — تحريم بعض أنواع العمليات ،

٣ — تقييد ملكية بعض أنواع الأوراق المالية الأجنبية وبعض العملات

الأجنبية .

٤ — تراخيص الاستيراد والتصدير .

٥ — قيود على استثمارات رأس المال في الداخل والخارج .

٦ — قيود على الاقراض والتمويل .

٧ — وضع حد أدنى لقيمة العملة وذلك لوضع حد لأسعار السلع المستوردة

لكي لا تصبح عالية السعر .

٨ — وضع حد أعلى لقيمة العملة وذلك لكي لا ترتفع أسعار الصادرات .

وبوجه عام يتأثر سعر الصرف الحر لاي عملة بالعوامل الآتية (٨) :

١ — موقف ميزان المدفوعات .

== من حصيلة الصادرات السلعية الأخرى وإيرادات السياحة ويجرى التعامل في

هذا المجمع على أساس سعر الصرف المعلن للدولار وهو حوالي ٨٢ قرشا .

وأخيرا يجمع النقد في السوق الحرة ويصب فيه جزء كبير من تحويلات المصريين

في الخارج ويستخدم في مقابلة الواردات بدون تحويل عملة ويجرى التعامل في

هذا المجمع على أساس سعر صرف متغير لاحداث التوازن بين العرض والطلب

على العملة الأجنبية وذلك للقضاء على السوق السوداء للعملة .

(8) AAA, «Report of the Committee on International Accounting» The Accounting Review, Supplement to vol. XLIX, 1974, p.

- ٢ — معدل التضخم .
- ٣ — معدل الفائدة .
- ٤ — أسعار العملات الأخرى في أسواق النقد الأجنبي .
- ٥ — معدل النمو الاقتصادي .
- ٦ — الأثر الاقتصادي للمستوى التكنولوجي .
- ٧ — سياسة الحكومة الاقتصادية .
- ٨ — النشاط السياسي بوجه عام .

إن وجود عدة أسعار صرف للعملة الواحدة في أي وقت من الأوقات يدعو إلى التساؤل عن السعر المناسب الذي يمكن إستخدامه في ترجمة العمليات التي تتم بعملة أجنبية والقوائم المالية الخارجية ، هل هو السعر الحر ؟ أو السعر الرسمي المعان ؟ أو سعر الاتفاقات الدولية ؟ أو حتى سعر السوق السوداء .

كما أن التغير المستمر في أسعار العملات بين وقت وآخر والاحتياط ضد تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية قد أوجد لنا ثلاثة أنواع من أسعار الصرف للعملة الواحدة من حيث الزمن وهي سعر الصرف الجاري Current Exchange Rate وهو سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ، وسعر الصرف التاريخي Historical Exchange Rate وهو سعر الصرف الذي كان سائدا وقت انمام عملية معينة أو حدث حدث معين ، وسعر الصرف المستقبلي أو المؤجل Future Or Forward Exchange Rate ويقصد به السعر الذي يتفق عليه الآن لتبديل العملة على أن يتم التسليم في تاريخ محدد في المستقبل . وقد يقال أحيانا سعر الصرف الحاضر Spot Exchange Rate ويقصد به سعر الصرف الجاري الذي يتم به تبديل العملة والتسليم في الحال ، ويطلق عليه أيضا سعر البضاعة الحاضرة تمييزاً له عن سعر الصرف المؤجل .

ثانياً : العملة المختارة والعملة الوظيفية

Reference Currency And Functional Currency

حيث أن كل وحدة من الوحدات التابعة للشركة متعددة الجنسية تقع في دولة معينة لها نظامها الاقتصادي و عملتها الخاصة بها فمن الطبيعي أن تستخدم كل وحدة عملة البلد الاجنبي الذي تتبعه كوحدة قياس في الدفاتر والقوائم المحلية ويطلق على هذه العملة العملة المحلية . . Local Currency أي العملة المحلية للدولة الاجنبية. ونظر الان هذه العملة تختلف عن العملة المستخدمة في دولة الموطن للشركة الام، فانه يلزم ترجمة القوائم الاجنبية إلى عملة واحدة حتى يمكن إعداد القوائم المالية الموحدة ويطلق على العملة التي تترجم إليها القوائم الاجنبية العملة المختارة Reference currency كما يطلق عليها أيضا عملة التقارير المالية Reporting Currency وعادة ما تكون العملة المختارة هي عملة الدولة التي يقع فيها الموطن القانوني للشركة الام وخاصة إذا كانت هي العملة المألوفة للإدارة العليا ويتم بها توزيع الارباح على حملة الاسهم .

على أن العملة المحلية للشركة التابعة قد لا تكون هي العملة المناسبة للقياس في القوائم المالية الاجنبية ، وفي هذه الحالة يجب إعادة القياس باستخدام العملة المناسبة التي تسمى العملة الوظيفية للشركة التابعة Functional Currency والعملة الوظيفية لأي وحدة أجنبية هي العملة التي يتم بها معظم النشاط الاقتصادي.

للوحدة وعادة ما تكون هذه العملة هي التي يتم بها معظم التدفقات النقدية .
فاذا كانت عمليات الوحدة الأجنبية مستقلة ومتكاملة نسبيا في داخل دولة معينة
فان العملة الوظيفية لهذه الوحدة هي العملة المحلّة للدولة الأجنبية على أن العملة
الوظيفية للوحدة الأجنبية قد لا تكون هي نفسها العملة المحلّة للدولة التي تستوطن
فيها . فاذا كانت عمليات الوحدة الأجنبية جزءا متكامل من عمليات الشركة
الأم أو امتدادا لها فان عملة الشركة الأم تصبح هي العملة الوظيفية للوحدة
الأجنبية (٩) ،

وعلى ذلك فالعملة الوظيفية للشركة الأجنبية قد تكون هي نفس العملة المحلّة
للدولة الأجنبية كما قد تكون العملة المختارة للشركة الأم التي يتم بها إعداد
التقارير المالية كما قد تكون عملة أجنبية أخرى . وقد تستدعي الظروف أن يكون
هناك أكثر من عملة وظيفية للوحدة الأجنبية ، فاذا كان للشركة التابعة فروع
كثيرة في بيئات اقتصادية مختلفة فلا مانع من وجود عدة عملات وظيفية مختلفة .

أحيانا يكون تحديد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية مسألة أمر واقع ليست
عمل خلاف ، وقد تختلط الأمور ويصبح تحديد العملة الوظيفية ليس بالأمر
السهل . وفيما يلي بعض الارشادات التي تساعد في اختيار وتحديد العملة
الوظيفية (١٠) ، ففي كل حالة من الحالات الآتية يتم الاختيار بين عملة الشركة
الأم والعملة الأجنبية ، وهذه العملة الأجنبية قد تكون هي نفسها العملة المحلّة
أو أي عملة أجنبية أخرى .

(9) Financial Accounting Standard Board, «Foreign Currency Translation» Statement No. 52, Stamford, Conn. : FASB, 1981, Par.

١ — مؤشرات التدفقات النقدية Cash Flow Indicators

إذا كانت التدفقات النقدية المتعلقة بأصول والتزامات الوحدة الأجنبية تتم أساساً بالعملة الأجنبية ولا تؤثر مباشرة على التدفقات النقدية للشركة الأم فإن العملة الوظيفية تكون هي نفسها العملة الأجنبية .
أما إذا كانت التدفقات النقدية للوحدة الأجنبية تؤثر مباشرة على التدفقات النقدية الجارية للشركة الأم والمتاحة للتحويل إليها فإن العملة الوظيفية في هذه الحالة تكون هي عملة الشركة الأم .

٢ — مؤشرات أسعار البيع Sales Price Indicators

إذا كانت أسعار البيع لمنتجات الوحدة الأجنبية لا تستجيب لتغيرات أسعار الصرف في المدى القصير بل يتم تحديدها على أساس المنافسة المحلية أو التعليلات الحكومية فإن العملة الوظيفية تكون هي نفسها العملة الأجنبية .
أما إذا كانت أسعار البيع تستجيب لتغيرات أسعار الصرف في المدى القصير، ومثال ذلك الأسعار التي تتحدد عن طريق المنافسة العالمية أو يتم تحديدها دولياً فإن العملة الوظيفية تكون هي عملة الشركة الأم .

٣ — مؤشرات أسواق البيع Sales Market Indicators

إذا كانت أسواق البيع المحلية لمنتجات الوحدة الأجنبية نشطة بالرغم من تصدير جزء كبير من منتجاتها للخارج فإن العملة الوظيفية تكون هي العملة الأجنبية .

إما إذا كانت معظم أسواق البيع في بلد الشركة الأم أو إذا كانت عقود البيع تتم بعملة الشركة الأم فإن العملة الوظيفية تكون هي عملة الشركة الأم .

Expense Indicators

٤ - مؤشرات المصروفات

إذا كانت الأجور والمواد والتكاليف الأخرى لانتاج سلع أو خدمات الوحدة الأجنبية هي أساسا تكاليف محلية - بالرغم من وجود بعض الواردات من بلاد أخرى - فإن العملة الوظيفية تكون هي العملة الأجنبية .

أما إذا كانت التكاليف السابقة هي أساسا تكلفة أجزاء يتم الحصول عليها من بلاد الشركة الأم فإن العملة الوظيفية تكون هي عملة الشركة الأم .

Financing Indicators

٥ - مؤشرات التمويل

إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على الأموال بعملة أجنبية وكانت الأموال الناتجة عن عملياتها كافية لسداد التزامات الديون الخارجية فإن العملة الوظيفية تكون هي العملة الأجنبية .

أما إذا كان تمويل الوحدة الأجنبية يتم في معظمه من الشركة الأم أو من شركة تستخدم عملة شركة الأم أو إذا كانت الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة لا تكفي لسداد التزامات الديون دون طلب أموال إضافية من الشركة الأم فإن العملة الوظيفية تكون هي عملة الشركة الأم .

Intercompany Indicators

٦ - مؤشرات العمليات المتبادلة

إذا كان حجم العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والوحدة الأجنبية يمثل نسبة ضئيلة من عمليات الوحدة الأجنبية فإن العملة الوظيفية تكون هي العملة الأجنبية

أما إذا كان حجم العمليات المتبادلة كبيرا فإن العملة الوظيفية تكون هي عملة الشركة الأم .

ويجب استخدام المؤشرات السابقة كل على انفراد ومجموعة عند تحديد العملة الوظيفية . فاذا اختلطت المؤشرات ولم تتضح العملة الوظيفية فان على الإدارة أن تحدد العملة الوظيفية للشركة التابعة والتي تصور النتائج الاقتصادية لعمليات الوحدة الأجنبية بصدق والتي تحقق أهداف الترجمة .

فاذا كانت العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية ليست هي العملة المحلية استنادا إلى المؤشرات السابقة فانه يجب إعادة القياس من العملة المحلية إلى العملة الوظيفية، على أن يتم ذلك قبل ترجمة القوائم الأجنبية إلى عملة الشركة الأم .

فاذا كانت العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية هي نفسها عملة الشركة الأم فاننا لانكون بحاجة إلى عملية الترجمة وذلك لان عملية إعادة القياس باستخدام العملة الوظيفية (التي هي نفسها عملة التقارير المالية للشركة الأم) نحل محل عملية الترجمة .

وجدير بالذكر أن النتيجة التي نحصل عليها من عملية إعادة القياس (من العملة المحلية إلى العملة الوظيفية) والتي تسبق عملية الترجمة يجب أن تكون هي نفس النتيجة التي كان يمكن الحصول عليها إذا ما كانت الدفاتر مسجلة أصلا بالعملة الوظيفية ، وهذا يعني المحافظة على أساس القياس . وللوصول إلى هذه النتيجة فن الضروري استخدام أسعار الصرف التاريخية بين العملة الوظيفية والعملة المحلية في عملية إعادة القياس وذلك بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي غير النقدية وما يتعلق بها من مصروفات أو إيرادات أو مكاسب أو خسائر واستخدام سعر الصرف الجاري بالنسبة لباقي الحسابات (11) .

على أن هناك حالة واحدة يوصى فيها باستخدام عملة شركة الام كعملة
وظيفية لراحة الاجنبيية رغم أن المزايا السابقة قد تزيد استخدام العملة
الاجنبية كعملة وظيفية ، وذلك إذا ما كانت الشركة الاجنبية تعمل في اقتصاد
يتسم بنسبة عالية من التضخم (١٢) . وأن تكون عملة الشركة الام ثابتة نسبيا ،
وفي هذه الحالة يتم إعادة القياس باستخدام عملة الشركة الام . (١٣) وذلك لان
التضخم يفقد المقاييس التاريخية أهميتها فتصبح مضللة للقراء وخاصة إذا كانت
نسبة التضخم عالية . ولذلك يجب إعادة قياس البيانات باستخدام وحدة نقد
أكثر ثباتا .

(١٢) يتسم اقتصاد أى بلد بنسبة عالية من التضخم ، إذا وصل معدل التضخم
المتجمع خلال ٣ سنوات إلى ١٠٠ ٪ ، فمثلا ٢٦ ٪ معدل تضخم سنوى يؤدي
إلى متجمع مركب يصل إلى ١٠٠ ٪ بعد ٣ سنوات . وكذلك إذا كانت نسبة
التضخم فى ٣ سنوات على التوالي هى ٤٥ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ١٥٠ ٪ فإن معدل
التضخم المتجمع فى نهاية المدة يصل أيضا إلى ١٠٠ ٪ .

ثالثاً: العمليات التي تتم بعملة أجنبية

Foreign Currency Transactions

هي العمليات التي تتم بعملة أخرى خلاف العملة الوظيفية للمشروع ، مثال ذلك العمليات التي تتم بين مشروع مصري وآخر أمريكي وتكون قيمتها محددة بالدولار الأمريكي ، وتتمثل هذه العمليات أساساً في استيراد أو تصدير البضائع والاقراض أو الاقراض الخارجى . وينتج عن هذه العمليات أحد أمرين : أما مدينين (أو أوراق قبض) أو دائنين (أو أوراق دفع) بوحدات ثابتة من العملة الأجنبية . فإذا تغير سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية المحدد بها قيمة العملية فتكون للنتيجة زيادة أو نقص في كمية التدفقات النقدية المتوقعة من العملة الوظيفية .

ويطلق على الزيادة أو النقص في التدفقات النقدية من العملة الوظيفية مكاسب أو خسائر تغير سعر الصرف Exchange Gains Or Losses ويجب أن تدخل هذه المكاسب أو الخسائر ضمن بنود تحديد الدخل عن الفترة التي حدث فيها تغير سعر الصرف .

وعلى ذلك فالمحاسبة على العمليات التي تتم بعملة أجنبية تتم على المراحل

الآتية :

١ - في تاريخ إجراء العملية يجب قياس وتسجيل الأصل أو الالتزام أو الإيراد أو المصروف أو المكسب أو الخسارة الناتج عن العملية باستخدام العملة الوظيفية للوحدة . ويتم ذلك عن طريق ترجمة قيمة العملية بالعملة الأجنبية

لما يعادها بالعملة الوظيفية باستخدام سعر الصرف الجارى فى ذلك التاريخ .
ولا يترتب على هذه العملية أى مكاسب أو خسائر لأن عملية الترجمة هنا ما هى
إلا تغيير فى التعبير النقدي فقط .

٢ - عند إعداد القوائم المالية يجب تعديل أرصدة المدينين أو الدائنين
مستحقة السداد بعملة أجنبية لتعكس القيمة بالعملة الوظيفية بسعر الصرف
الجارى فى ذلك التاريخ .

فإذا اختلف سعر الصرف فى تاريخ إعداد القوائم المالية عن سعره فى تاريخ
إجراء العملية فيترتب على ذلك زيادة أو نقص فى كمية العملة الوظيفية المتوقع
سدادها أو تحصيلها يوم إنهاء العملية . وهذه الزيادة أو النقص تمثل مكاسب
أو خسائر بسبب تغير سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية وتعتبر
أحد بنود قائمة الدخل فى الفترة التى يحدث فيها تغير سعر الصرف .

٣ - فى تاريخ انتهاء العملية يتم تحصيل المدينين أو سداد الالتزامات
بعملة أجنبية ، فإذا اختلف سعر الصرف يوم السداد عن سعر الصرف يوم
إجراء العملية (أو سعر الصرف فى تاريخ آخر ميزانية أيهما أقرب) فيتحقق
مكاسب أو خسائر بسبب تغير سعر الصرف و تدخل هذه المكاسب أو الخسائر
ضمن بنود قائمة الدخل عن الفترة التى يتم فيها إنهاء العملية (١٤) .

(١٤) ولتوضيح ذلك نفترض أن شركة مصرية قامت بتصدير بضاعة إلى
مستورد أمريكي وذلك فى أول أكتوبر سنة ١٩٨٢ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي =

ومن الواضح أن سبب حدوث المكسب أو الخسارة هو قبول الشركة المصرية تحديد قيمة العملية بوحدات ثابتة من العملة الأجنبية وهي الدولار الأمريكى . فإذا كانت العملية محددة القيمة بالعملة المصرية فلن تحدث مكاسب أو خسائر للشركة المصرية بسبب تغير سعر الصرف للدولار نظرا لأن القيمة تكون محددة

= على أن يتم السداد فى أول فبراير سنة ١٩٨٣ فإذا كان سعر الصرف فى تاريخ البيع ١ دولار = ٨٢ قرشا ، وفى تاريخ إعداد ميزانية الشركة المصرية فى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٢ ١ دولار = ٨١ قرشا ، وفى تاريخ تحصيل قيمة المبيعات فى أول فبراير سنة ١٩٨٣ ١ دولار = ٨٥ قرشا فإن المحاسبة على هذه العملية تتم على الخطوات الآتية :

(١) فى تاريخ البيع : تثبت المبيعات بعد ترجمة القيمة للجنيه المصرى بسعر الصرف الجارى وهو ٨٢ قرشا (٥٠٠٠٠ دولار \times ٨٢ قرشا = ٤١٠٠٠ جم) .

(ب) فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى : يعدل رقم المدينين باستخدام سعر الصرف الجارى فى هذا التاريخ وهو ٨١ قرشا للدولار (٥٠٠٠٠ دولار \times ٨١ قرشا = ٤٠٥٠٠ جم) أى أن الدين المستحق على المستورد الأمريكى سوف يعاد تقييمه فى هذا التاريخ ليصبح ٤٠٥٠٠ جم ، ويُدْرَج فى الميزانية بهذا الرقم ويترتب على ذلك خسارة نتيجة تغير سعر الصرف تساوى الفرق بين قيمة الدين فى تاريخ إجراء العملية وقيمته فى تاريخ إعداد الميزانية .

(٤١٠٠٠ - ٤٠٥٠٠ = ٥٠٠ جم) .

بوحدة ثابتة من العملة المصرية وفي هذه الحالة فإن المكاسب أو الخسائر تنتقل إلى الشركة الأمريكية لأنها قبلت التعامل بعملة أجنبية بالنسبة لها وهي الجنيه المصري .

وتفترض الطريقة السابقة للمحاسبة على العمليات التي تتم بعملة أجنبية أن كل عملية ما هي في الواقع لإعمليتين منفصلتين Two-Transaction Perspective إحداها عملية الشراء أو البيع بعملة أجنبية والثانية سداد قيمة المشتريات أو تحصيل قيمة المبيعات ، وأن المكاسب أو الخسائر تحدث نتيجة قرار مالي المنشأ للمضاربة على أسعار الصرف ولذلك يجب فصل نتيجة هذا القرار عن قرار الشراء أو البيع نفسه ، وبطريقة أخرى يمكن القول أن القيمة التي قيدها بها المبيعات أو المشتريات تعكس على وجه الدقة السعر التبادلي لهذه العملية بما يعادلها من العملة المحلية ولا يجوز تعديلها ، وأي مكاسب أو خسائر هي نتيجة المضاربة على سعر الصرف ولذلك فهي تدخل ضمن بنود تحديد الدخل في الفترة التي حدث فيها التغير في سعر الصرف .

رغم أن الطريقة السابقة للمحاسبة على العمليات التي تتم بعملة أجنبية هي

= (ج) في ١ فبراير سنة ١٩٨٣ تحصل الشركة على ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي فتقوم ببيعها بسعر ٨٥ قرشا للدولار فتحصل على ٤٢٥٠٠ جم ويترتب على ذلك مكسب نتيجة تغير سعر الصرف يساوي الفرق بين قيمة الدين طبقا لآخر ميزانية والقيمة التي حصلت فعلا .

(٤٢٥٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ٢٥٠٠ جم)

الطريقة الشائعة والمقبولة من الهيئات المهنية (١٥) إلا أنها ليست الطريقة الوحيدة. فهناك مدرسة أخرى تتبنى طريقة العملية الواحدة One - Transaction Perspective وهي تقضى بعدم الفصل بين عملية الشراء أو البيع من ناحية وعملية السداد أو التحصيل من ناحية أخرى وباعتبارهما عملية واحدة ، فعند إجراء العملية ينظر للمبالغ المقيدة على أنها تقديرات قابلة للتغير في المستقبل عند حلول ميعاد السداد ومعرفة سعر الصرف الفعلي ثم يتم تعديل المبالغ المقيدة بحيث تثبت العملية بالمبالغ التي دفعت أو حصلت فعلا بسعر الصرف السائد وقتئذ .

وتتطلب طريقة العملية الواحدة مجهدا كبيرا في تتبع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن سداد الالتزامات أو تحصيل المستحقات بعملة أجنبية وتعديل قيم الأصول (مثل تكلفة المخزون) أو الإيرادات (مثل المبيعات) أو المصروفات (مثل تكلفة المبيعات) التي تتعلق بها . أضف إلى ذلك أن العملية قد تحدث في فترة مالية وتنشأ المكاسب أو الخسائر في فترات مالية تالية .

والفصل بين عملية الشراء أو البيع من ناحية وعملية التمويل من ناحية أخرى هو إقرار الحقيقة لا يمكن إنكارها ، فعندما يؤجل المستورد دفع ثمن البضاعة فإنه يكون قد اتخذ قرارا يتحمل مخاطر تقلب سعر الصرف للعملة الأجنبية المطلوب دفعها سدادا لثمن المشتريات ، والمكاسب أو الخسائر التي تحدث بعد ذلك تكون نتيجة هذه المخاطرة فإذا تم تعديل تكلفة البضاعة المشتراة بهذه المكاسب أو الخسائر فإن في هذا الإجراء مخالفة للمبدأ المحاسبي المقبول قبولا عاما والذي يقضى بعدم إجراء المقاصة بوجه عام (١٦) . فالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن تقلب سعر

(١٥) لقد أيد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمر بكي طريقة العمليتين وذلك في النوصية رقم ٨ الصادرة في أكتوبر ١٩٧٥ والنوصية رقم ٥٢ الصادرة في ديسمبر سنة ١٩٨١

الصرف هي المكافأة أو العقوبة على تحمل مخاطر إضافية وعدم التأكد الذي يسود سوق النقد الدولي .

أضف إلى ما سبق أن عمليات البيع أو الشراء الخارجي ليست في حد ذاتها شروطاً ضرورية أو كافية للتنبؤ بالمكاسب أو الخسائر ، فالمكاسب أو الخسائر تنتج بسبب تغير كمية الجنيهات المصرية التي تدفعها (أو تحصلها) الشركة المصرية (أي أن التغير يحدث لأرقام المدينين أو الدائنين) وليس بسبب تغير قيمة المشتريات أو المبيعات . أن عملية بيع وشراء العملة الأجنبية في حد ذاتها دون أن تقترن ببيع أو شراء البضاعة تعتبر كافة لحوث المكاسب أو الخسائر (١٧) .

المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة :

Realized and Unrealized Gains and Losses

ويعترض البعض على الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغير سعر الصرف قبل إنهاء العملية بالسداد أو التحصيل . وذلك على أساس أنها لم تتحقق بعد بالإضافة إلى أنها قد تزيد أو تنقص كما قد تتقلب من مكاسب إلى خسائر ، أو العكس تبعاً لتغير سعر الصرف يوم السداد الفعلي وإنهاء العملية .

أن الاعتراض السابق ليس في محله لأنه يفسر مبدأ التحقق تفسيراً خاطئاً ،

(17) Ronald Copeland, D.L. Crumbley and Joseph Wojdak,
«Advanced Accounting,» Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1971,
p. 257.

فالتغيرات في أسعار العملات الأجنبية خاصة التي تسعر أسعاراً حرة في أسواق النقد الدولية يمكن اعتبارها حدثاً هاماً وموضوعياً يكفي أساساً لإثبات تغير القيمة . وعلى ذلك فالتمييز بين المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة في هذا المجال لا يستند على أساس موضوعي ، والاعتراف الفوري بأثر تغيرات أسعار الصرف قبل إنهاء العملية لمحو من الأمور المرغوب فيها لأنه يساعد الإدارة والمستثمرين في اتخاذ القرارات ، لأن الحقائق الاقتصادية للمشروع ستكون معروضة بطريقة أفضل (١٨) . بالإضافة إلى أن الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر عندما يتغير سعر الصرف وعدم الانتظار حتى تنتهي العملية يتفق تماماً مع مبدأ الاستحقاق في المحاسبة والذي يقضى بإثبات أثر تغير سعر الصرف الذي سوف يؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة عندما يتحقق .

ولقد اقترح البعض تأجيل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغير سعر الصرف إذا كان من المتوقع انعكاس التغير في المستقبل ، وبالتالي فليس هناك داع لإثباتها في فترة ماوية ثم إلغاؤها في فترة تالية مما يؤدي إلى تقلب في دخل الفترات المالية لسنا بحاجة إليه إذا كانت المكاسب أو الخسائر سوف تلغى بعضها عندما يعود السعر في المستقبل إلى حالته الأولى .

وهذا الاقتراح مرفوض ، لأنه ليس هناك دليل على أن المحاسب قد وهب قدرة فريدة على التنبؤ باتجاه أسعار الصرف في المستقبل ، بل على العكس

(18) AAA, «Report of the Committee on International Accounting,» The Accounting Review, Supplement to Vol. XLX, 1975, p.

من ذلك سيكون المحاسب منطقيا إذا افترض تطبيق فرض كفاءة السوق Market Efficiency Hypothesis بالنسبة للعملة الأجنبية، وهذا الفرض يقترح أن أسعار السوق الجارية هي أفضل مؤشر لأسعار السوق في المستقبل، ومن المنطقي توقع استمرار هذا التغير في أسعار الصرف في المستقبل وبالتالي يجب الاعتراف به الآن (١٩).

واقدر الجدل أيضا حول المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغير سعر الصرف والتي تتعلق بالديون طويلة الأجل، واقترح البعض تأجيلها واستهلاكها على المدة الباقية من أجل الدين كجزء من تكلفة الافتراض، وليس هناك اعتراض على إعتبار المكاسب أو الخسائر الناشئة عن افتراض مبالغ بعملة أجنبية جزءا من تكلفة الاموال المقرضة، ولكن من الناحية الأخرى ليس هناك أساس منطقي يمكن الاعتماد عليه في توزيع هذه المكاسب أو الخسائر على المدة الباقية من أجل الدين، حيث لا يمكن تحديد المعدل المتوسط بطريقة موضوعية قبل سداد الالتزام فعلا - أضف إلى ذلك أن توزيع أثر تغير سعر الصرف على المدة الباقية من أجل الدين يؤدي إلى أن تحمل فترة مالية بأثر تغيرات في سعر الصرف لم تحدث فيها وليس لها علاقة بها (٢٠).

أما بخصوص المعايير المتبادلة بين الشركة الأم والشركة التابعة والتي تكون ذات طبيعة استثمارية طويلة الأجل (حيث لا يتوقع إنهاؤها في المستقبل

(19) A. Ibid. p. 93

B. FASB, Statement No. 52, OP. Cit., par 125.

(20) Ibid. par 127.

القريب) فنتعبر جزءا من صافي الاستثمار في الشركة التابعة ، ومن ثم فإن المكاسب أو الخسائر التي تتعلق بها يجب تأجيلها والتقارير عنها في بند مستقل ضمن حقوق الملكية ، مثل فروق الترجمة التي سوف نناقشها بعد ذلك ، ولا يجوز أن يتضمنها حساب الدخل في الفترة التي تحدث فيها تغيرات الأسعار ، ولا يجوز القياس على المكاسب أو الخسائر التي تتعلق بالعمليات التي تتم بعملة أجنبية والسابق مناقشتها ، وذلك لأن الأخيرة تكون عمليات قصيرة الأجل ومحدد لها ميعاد سداد في الأجل القريب ولذلك فإن مكاسب أو خسائر تغير أسعار الصرف المتعلقة بها تدخل ضمن تحديد الدخل في الفترة التي يحدث فيها التغير .

ويجب التفرقة بين المكاسب أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والشركة التابعة بالشكل السابق والمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة الأخرى التي يتوقع إنها تنتهي في الأجل القريب وبالتالي فسوف تؤثر على التدفقات النقدية من العملة الوظيفية (زيادة أو نقصا) سواء كان التأثير قد حدث فعلا أو كان متوقعا فإنها يجب أن تدخل ضمن بنود تحديد الدخل عن المدة التي حدث فيها تغير سعر الصرف (٢١) .

رابعاً: أساليب الاحتياط

Hedging Techniques

مقدمة:

رأينا عند الحديث عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية أن أحد طرفي العملية هو الذي يقبل تحصيل (أو يتعهد بسداد) مبلغ معين في تاريخ محدد ، وذلك بعملة أجنبية بالنسبة له ، فإنه يتعرض إلى مكاسب أو خسائر بسبب تغير سعر الصرف ، ويتوقف مقدار المكسب أو الخسارة على اتجاه ونسبة التغير في سعر الصرف بين تاريخ إجراء العملية وتاريخ السداد (٢٢) .

ويمكن الاحتياط ضد الخسائر المتوقعة بسبب تقلب سعر الصرف عن طريق التعاقد على شراء أو بيع عملة أجنبية بأسعار يتم تحديدها الآن على أن يتم التسليم في وقت لاحق يكون هو نفسه تاريخ استحقاق العملية الأصلية ، وتسمى هذه العقود « عقود المبادلة الآجلة » ، Forward Exchange Contracts

أو « العقود الآجلة Forward Contracts أي أن عقد المبادلة الآجل هو اتفاق لمبادلة عملات مختلفة في تاريخ محدد في المستقبل وبمعدل تبادل محدد يسمى « معدل التبادل الآجل Forward Exchange Rate أو « المعدل الآجل Forward Rate (٢٣) .

وهناك نوع آخر من العقود الآجلة يسمى « عقد مقايضة العملات

(22) Griffin et al., Op. Cit., p. 520.

(23) FASP, Statement No. 52, Op. Cit., par. 17.

Currency Swaps وهو عبارة عن اتفاق يتم بين طرفين لمبادلة عملات بلدين مختلفين ، وطبقا لهذا الاتفاق يتم إعادة مبادلة العملاتين (بنفس سعر الصرف المتفق عليه) في تاريخ معين مستقبلا . أى أن المبادلة تتم يوم الاتفاق بسعر معين وفي تاريخ المحدد مستقبلا يتم إعادة المبادلة بنفس السعر .

وتعتبر هذه العقود فى نفس أهمية عقود المبادلة الآجلة ويتم المحاسبة عليها بنفس الطريقة (٤٤). وتهدف الإدارة من عقد المبادلة الآجل إلى تجنب أثر تقلبات سعر الصرف ، سواء كانت فى صالح المشروع أو فى غير صالحه ، وعلى ذلك فإن الشركة تحصل على هامش الربح المتوقع دون زيادة أو نقص .

فإذا اشترت شركة مصرية بضاعة من سويسرا على أن تسدد ثمنها بالفرنك السويسرى بعد أجل معين ، فإن الشركة المصرية رغبة منها فى تجنب أثر تقلبات سعر الفرنك التى قد تحدث بين تاريخ إجراء العمالية وتاريخ السداد ، فإنها تدخل فى عقد آجل لمبادلة العملة الأجنبية ؛ فتشتري من البنك عدداً من الفرنكات السويسرية يكفى لسداد قيمة البضاعة المشتراه وذلك بسعر صرف خاص للتسليم الآجل Forward Rate (الذى قد يتساوى مع سعر الصرف الفورى Spot Rate) وقد يختلف عنه قليلا) على أن يكون التسليم فى نفس ميعاد سداد قيمة المشتريات. وفى التاريخ المحدد اسداد الالتزام تقوم الشركة المصرية باستلام الفرنكات من البنك ودفعها للشركة السويسرية سداداً لما عليها .

فإذا ارتفع سعر الفرنك في تاريخ سداد الالتزام عن سعره في تاريخ شراء البضاعة، فإن الشركة المصرية تحقق خسارة عند سداد الالتزام يعوضها المكسب الذي يتحقق من العقد الآجل، ويحدث العكس في حالة إنخفاض سعر الفرنك. وبذلك تتجنب الشركة المصرية أثر تقلبات سعر الصرف.

أنواع العقود الآجلة :

تختلف عقود المبادلة الآجلة تبعاً للهدف الذي تسعى إليه إدارة المشروع من عملية الاحتياط، وبوجه عام يوجد ثلاثة أنواع من العقود الآجلة (٢٥) :

١ - تغطية ارتباط (تعاقد) بعملة أجنبية

Hedge of a Foreign Currency Commitment

٢ - تغطية صافي أصل أو صافي التزام محدد قيمته بعملة أجنبية

Hedge of Foreign Currency Exposed Net Asset or Liability Position

٣ - المضاربة على تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

Speculation in Foreign Currency Exchange Price Fluctuations

قد تتعاقد شركة مصرية على صنع منتجات قطنية لحساب شركة فرنسية نظير مبلغ محدد الفرنكات الفرنسية، فإذا كانت الشركة تحتاج إلى ستة شهور، مثلاً، لإتمام عملية الإنتاج والشحن، فإن عملية التعاقد على تصدير البضاعة لا تكفي لإثبات القيد المحاسبي للمبيعات لأن الاعتراف بالإيراد يتم بالبيع والنقطة الهامة

في البيع هي التسليم وحيث أن الشحن لم يتم بعد فلا يجوز إثبات عملية البيع .
ومع ذلك فإن تعاقد الشركة المصرية يعرضها لخطر تقلب سعر الفرنك الفرنسي .
فاذا أرادت الشركة أن تتجنب هذه المخاطرة فإنها تدخل في عقد أجل لمبادلة العملة
يحميها من خطر تقلب أسعار العملة الأجنبية حتى يتم تسليم البضاعة للشركة
الفرنسية وتفيد المبيعات في الدفاتر . ويسمى العقد في هذه الحالة ، عقد تغطية
إرتباط بعملة أجنبية .

أما النوع الثاني من العقود الموجلة فالهدف منها هو تغطية أصل أو التزام
محدد قيمته بعملة أجنبية . فاذا كان هناك مدينين أو دائنين بعملة أجنبية فإن هذه
الأصول أو الالتزامات تكون معرضة Exposed لخطر تقلبات أسعار الصرف
ويلزم الاحتياط ضد هذا الخطر عن طريق الدخول في عقود آجلة . فاذا كانت
قيم المدينين والدائنين محددة بنفس العملة الأجنبية، فإنه يكفي تغطية الفرق بينهما
والذي يسمى في هذه الحالة صافي أصول (أو التزامات) .

وقد رأينا أن الشركة المصرية تدخل في عقد . ووجله لتغطية الارتباط بعملة
أجنبية وذلك في مرحلة التعاقد وإنتاج البضاعة ، فاذا استمر هذا العقد إلى
ما بعد إتمام شحن البضاعة فإن الهدف حينئذ يكون تغطية أصل محدد قيمته بعملة
أجنبية (٢٦) ضد خطر تقلب أسعار الصرف ، وهذا هو النوع الثاني من العقود
الآجلة . ورغم أن طبيعة الخطر لا تختلف في الحالتين إلا أن التفرقة بين النوعين
من العقود لها أهميتها في المعالجة المحاسبية كما سنرى فيما بعد .

(٢٦) الأصل المحدد قيمته هنا بعملة أجنبية هو الدين المستحق على الشركة

الفرنسية بقيمة المبيعات على الحساب .

والفرض من النوع الثالث من العقود هو المضاربة على تقلبات أسعار العملات الأجنبية بهدف تحقيق مكاسب ، مثال ذلك شراء المنشأة لعملة أجنبية على أن يتم التسليم بعد أجل معين وتهدف من ذلك تحقيق مكاسب إذا ارتفع سعر الصرف في تاريخ استحقاق العقد المؤجل .

رغم أن تبويب العقود المؤجلة يعتمد على النية أو الدافع لتعاقد ، فإنه لا بد من توافر شرط آخر بالنسبة للنوع الأول والثاني من العقود الآجلة وهو وجود ارتباط بعملة أجنبية أو صافي أصل أو التزام بعملة أجنبية معرض لخطر تقلبات أسعار الصرف ، فإذا تعاقدت المنشأة على شراء أو بيع عملة أجنبية بعقد مؤجل ولم يتوافر الشرط السابق فإن العقد يعتبر من النوع الثالث أي عقد مضاربة على تقلبات أسعار العملة الأجنبية (٢٧) .

المعالجة المحاسبية للعقود الآجلة :

تبرم العقود المؤجلة باستخدام سعر صرف خاص يسمى معدل التبادل الآجل والذي قد يتساوى مع معدل التبادل الفوري Spot Rate وقد يختلف عنه وهذا يحدث في معظم الحالات .

فإذا كان معدل التبادل الآجل أكبر من معدل التبادل الفوري ، فإن الفرق يطلق عليه علاوة Premium وإذا كان المعدل الآجل أقل من المعدل الفوري فإن الفرق يطلق عليه خصم Discount . ويعزى السبب في وجود العلاوة أو الخصم في معدلات التبادل الآجلة في وقت ما إلى عوامل كثيرة أهمها الفروق بين أسعار الفائدة على العملاتين في الأسواق العالمية .

وتختلف المعاملة المحاسبية لأنواع العقود الآجلة الثلاثة لاختلاف الدافع على التعاقد في كل حالة . فبالنسبة للنوع الأول من العقود يكون هدف الإدارة هو تلبية مبلغ التكلفة أو الإيراد وعدم تعرضه للتغير بسبب تقلب أسعار الصرف وذلك في الفترة بين تاريخ الارتباط وتاريخ التنفيذ .

وعند إعداد القوائم المالية يتم تقويم العقود الآجلة التي أبرمتها المنشأة لتغطية ارتباطات بعملة أجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ الميزانية ، ونحسب المكاسب أو الخسائر بالطريقة الآتية :

• كمية العقود الأجنبية للعقد المؤجل \times الفرق بين سعر الصرف الحاضر في تاريخ الميزانية وسعر الصرف الحاضر يوم بداية العقد المؤجل (أو السعر الحاضر الذي استخدم في قياس مكاسب أو خسائر على هذا العقد في فترات سابقة ، ولا يجوز أن تدخل هذه المكاسب أو الخسائر الناتجة من إعادة تقويم العقد المؤجل في حساب النتيجة خلال فترة التعاقد ، وإنما يجب تأجيلها حتى تاريخ تنفيذ العمالية وإجراء القيد المحاسبي وعندئذ تتم المقاصة بين المكاسب أو الخسائر المؤجلة والتكلفة أو الإيراد الناتج عن العملية .

أما العلاوة أو الخصم الذي يتضمنها المعدل المؤجل وهي تساوي كمية العقود الأجنبية للعقد المؤجل \times الفرق بين المعدل المؤجل المتفق عليه والمعدل الحاضر في تاريخ بداية العقد ، والتي تقيد في تاريخ بداية العقد المؤجل على أنها علاوة (أو خصم) موجبة ، فإنه يجب المحاسبة عليها بطريقة مستقلة عن مكاسب أو خسائر العقد المؤجل ويتم ذلك بإحدى طريقتين :

١ - تتحمل كل فترة ماية بنصيبها من الخصم أو تتمتع بنصيبها من العلاوة بنسبة المدة المنقضية من العقد خلال السنة المالية إلى المدة السلكية للعقد .

٢ - تأجيل العلاوة (أو الخصم) حتى يتم تنفيذ العمالية وعندئذ يتم المقاصة بين العلاوة (أو الخصم) المؤجلة وبين تكلفة أو إيراد العمالية ، وينتج عن ذلك أن قياس التكلفة أو الإيراد يكون بالصافي (٢٨) .

والمحاسبة على مكاسب أو خسائر العقد المؤجل بالطريقة السابقة تحقق الهدف من العقد وهو تثبيت مبلغ التكلفة أو الإيراد المتفق عليه في العقد الأصلي لأن المكاسب أو الخسائر سوف تؤجل حتى تنفيذ العمالية ثم تقفل في حساب التكلفة أو الإيراد للعقد الأصلي وينتج عن ذلك تثبيت القيمة التعاقدية مقومة بسعر الصرف الحاضر يوم التعاقد . وذلك لأن التخفيض (أو الزيادة) الذي يطرأ على القيمة التعاقدية يعوضه المكسب (أو الخسارة) الذي يتحقق على العقد الآجل .

أما بالنسبة للنوع الثاني من العقود الآجلة ، تغطية صافي أصول أو التزامات محدد قيمتها بعملة أجنبية ، فإن الهدف منها هو ضمان عدم التعرض لتقلبات أسعار الصرف في الفترة بين تاريخ إجراء العمالية وبين انتهائها (أي سداد الإلتزام أو تحصيل الذمم) . وعند إعداد القوائم المسالمة يتم تقويم العقود المؤجلة من هذا النوع وتحسب المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة التقويم وتدخل ضمن بنود قائمة الدخل في الفترة التي تغير فيها سعر الصرف .

وتشابه معالجة المكاسب أو الخسائر هنا مع نظيراتها الناتجة عن تقويم أصول أو التزامات مستحقة الدفع بعملة أجنبية (٢٩) وغنى عن البيان أن المكاسب أو الخسائر التي تنتج عن إعادة تقويم العقود المؤجلة سوف يعوضها الخسائر أو المكاسب الناتجة عن إعادة تقويم الأصول أو الإلتزامات مستحقة السداد

(28) FASB, Statement No. 52, Op. Cit., par, 18.

(29) Ibid., par. 17.

بعملة أجنبية . أما بالنسبة للعلاوة أو الخصم على المعدل الآجل فإنها توزع على الفترات المالية وتدخل ضمن بنود تحديد الدخل خلال مدة العقد المؤجل . والمحاسبة على هذا النوع من العقود الآجلة بالطريقة السابقة تحقق الهدف من إبرام هذه العقود .

وفي النوع الثالث من العقود الآجلة وهي عقود المضاربة ، فإن المنشأة تهدف إلى تحقيق مكاسب من تقلبات سعر الصرف في صالحها . ولكن قد يحدث العكس وتتحقق خسائر ولذلك فهي تتحمل المخاطرة في هذه العقود . ويتم تقويم هذه العقود عند إعداد القوائم المالية بسعر الصرف الجارى المؤجل لفترة تساوى المدة الباقية من أجل العقد .

فإذا اشترت منشأة عملة أجنبية بقصد المضاربة في أول ديسمبر على أن يكون التسليم بعد ثلاثة شهور فإن العملية تقيد في الدفاتر باستخدام سعر التبادل الآجل لمدة ٣ شهور . وفي آخر ديسمبر تقوم المنشأة بإعداد القوائم المالية وتحسب المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقويم هذا النوع من العقود كما يلي :

د كمية العقود الأجنبية للعقد المؤجل \times الفرق بين السعر الآجل لمدة شهرين (وهي المدة الباقية من العقد) والسعر المؤجل المتفق عليه (أو السعر المؤجل الذى يستخدم في حساب المكاسب أو الخسائر للفترة السابقة) .

وتدخل هذه المكاسب أو الخسائر ضمن بنود تحديد الدخل في الفترة التى تغير فيها سعر الصرف وليس هناك اعتراف محاسبي مستقل للخصم أو العلاوة على عقود المضاربة المؤجلة (٣٠) .

والمحاسبة على عقود المضاربة بالطريقة السابقة تتفق مع الهدف من هذين
العقود ، وذلك لأن إظهار المكسب أو الخسارة الناتج عن تقويم العقود في آخر
كل فترة محاسبية يظهر نتيجة المخاطرة وتحمّل كل فترة مالية نتيجة التغيرات في
أسعار الصرف التي تحدث فيها .

وهناك أنواع أخرى من العقود الآجلة لتغطية صافي استثمار
Net Investment في شركة تابعة أجنبية ، ومثال ذلك شركة أم مصرية لها
شركة تابعة في العراق عملتها الوظيفية الدينار العراقي . فإذا قامت الشركة الأم
بمقد قرض بالدينار العراقي لتغطية صافي الاستثمار في الشركة التابعة فإن القرض
يعتبر عملية بعملة أجنبية وهو التزام ، وصافي الاستثمار في الشركة التابعة
يعتبر أصل .

وعند إعداد القوائم المالية للشركة الأم فإن فروق الترجمة (مكاسب
أو خسائر التغير في سعر الصرف) الناتجة عن ترجمة ميزانية الشركة التابعة بسعر
الصرف الجاري سوف تكون عكس الفروق الناتجة عن ترجمة القرض . فإذا كان
أحدهما مكسبا فسيكون الآخر خسارة ، وكلاهما يجب أن يفصح عنه في بند
مستقل ضمن حقوق الملكية وذلك بنس الطريقة التي يتم بها معالجة فروق
الترجمة للقوائم المالية الأجنبية كما سنوضح فيما بعد .

هذا في حالة ما إذا كانت فروق ترجمة القرض أقل أو تساوي فروق ترجمة
صافي الاستثمار ، أما إذا زادت فروق ترجمة القرض عن فروق ترجمة صافي
الاستثمار فإن الزيادة (مكسب أو خسارة) يجب أن يتضمنها قياس الدخل لنفس
الفترة وذلك لأن الزيادة في هذه الحالة سوف تكون من نفس طبيعة عقود

وليس من الضروري أن تتم عقود التغطية بنفس عملة صافي الاستثمار في الشركة التابعة ففي بعض الأحوال يكون هذا الاجراء ايسر عمليا أو ايسر نمكنا، ولذلك فانه يمكن إتعام عقود التغطية الآجلة بعملة أخرى يكون سعر صرفها متمشيا صعودا أو هبوطا Moves in Tandem مع سعر الصرف للعملة الوظيفية لصافي الاستثمار (٢٢) .

وهناك أساليب أخرى للاحتياط تهدف الإدارة من استخدامها إلى تقليل التعرض Reduce Exposure لخطر تقلب أسعار العملات الأجنبية ، وهي تتمثل في السياسات الادارية الواعية وإجراءات العمل والقرارات الادارية التي تصدرها المنشأة لمواجهة موقف معين ، ومثال ذلك أن تقرر الإدارة بالنسبة لبعض العمليات أن تكون المدفوعات أو المقبوضات بعملة من العملات القوية ومن ثم تنقل الخطر إلى الطرف الآخر من العملية ، وتقع مسؤولية تحديد العملة القوية والعملة الضعيفة على جهاز المعلومات . كما قد تصدر المنشأة قرارا باستبدال حافى حوزتها من هذه العملات الضعيفة أو المهتدة بعملة أخرى أقوى وذلك لتقليل المخاطرة .. الخ من أساليب الاحتياط (٢٣) .

(31) Ibid., par. 20. and 129.

(32) Ibid., par 130.

(33) AAA Report, 1973, Op. Cit., p. 141.

خامسا : ترجمة القوائم المالية الأجنبية

Translation of Foreign Currency Financial Statements

الترجمة هي عملية تغيير لوحددة القياس المستخدمة في القوائم المالية الأجنبية — من العملة المحلية للشركة النابغة (أو العملة الوظيفية لها) إلى عملة بلد الشركة الأم (أو العملة المخزارة للقوائم المالية)^(٣٤) والمشكلة الأساسية لعملية الترجمة تتركز في اختيار سعر الصرف المناسب للترجمة وكيفية المحاسبة على فروق الترجمة .

وغى عن البيان أن الترجمة Translation بالمفهوم السابق تختلف عن التحويل Conversion فالتحويل يقصد به التبدل الفعلي لوحددة نقد بأخرى وإنتقال الأموال بين طرفين ، بينما الترجمة هي تغيير في التعبير النقدي فقط حيث تؤخذ الأرصدة المحاسبية المقيدة بعملة ما ويعاد تصويرها بعملة أخرى^(٣٥) فليس هناك تغيير فعلي للعمليات ولا انتقال للأموال ولذلك يمكن القول أن عملية الترجمة تختص بالمعامل Coefficient^(٣٦) (سعر الصرف) الذي يطبق على البيانات المقيدة بعملة تختلف عن العملة المستخدمة في المشروع متعدد الجنسية

(34) Seung H. Kim and Paul J. Kuzdrall, "The Simulation of Financial Strategy Under Fluctuating Exchange Rates Conditions," *The International Journal of Accounting*, vo. 12, No. 2 Spring 1966, p. 94.

(35) Fredrick D.S. Choi and Gerhard G. Mueller, «An Introduction to Multinational Accounting.» Prentice Hall Inc., Englewood cliffs. New Jersey, 1978 p. 59.

(36) AAA Report, 1973 Op. Cit., p. 150.

كوحدة محاسبية ، وذلك لإعادة تصويرها على أساس عملة التقارير المالية للشركة الأم .

ولا شك أن عملية الترجمة كانت واردة الحاجة إلى التعبير عن نتائج العمليات الخارجية Foreign Operations بعملة واحدة لإرضاء لرغبات المساهمين والدائنين وغيرهم في أن يكون هناك إطار موحد لعمليات المشروع (الشركة الأم) بغض النظر عن منشأ هذه العمليات جغرافياً (٣٧) ، وحيث أن الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات مالية عن الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للمشروع ، فإن القوائم المالية للوحدات المختلفة التابعة للشركة الأم والتي توجد في بيئات اقتصادية مختلفة لكل منها عملتها الخاصة بها ، يتم تجميعها وعرضها في قوائم موحدة كما لو كانت قوائم مالية لمشروع واحد ، ونظراً لأنه يستحيل جمع أو طرح مقاييس معبراً عنها بعملة مختلفة فمن الضروري أن تتم عملية الترجمة أولاً إلى العملة الموحدة التي تعد بها التقارير ، حيث تترجم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والمسكوب والحسابات التي سبق قياسها أو تحديد قيمتها بعملة أجنبية (٣٨) . على أن التوحيد الذي يتم بالترجمة لا يجوز

(37) Fredrick D.S. Choi, «price- Level Adjustments and Foreign Currency Translation : Are They Compatible.», The International Journal of Accounting, vol. II, No. 1 Fall 1975, p. 122.

(٣٨) يمكن تحديد قيمة أي أصل (أو التزام) وقياسه بعملة واحدة كما

يمكن تحديد قيمته بعملة ما وقياسه بعملة أخرى ولتوضيح ذلك نفترض أن هناك فرعين أجنبيين لشركة مصرية أحدهما في لبنان والآخر في الكويت ، ثم اشترى كل من الفرعين آلة لها نفس المواصفات ونفس السعر من شركة =

أن يغير من مغزى النتائج والحقائق الاقتصادية المتوقعة للوحدات التابعة للشركة
الأم والملاقات بينها الآن المشروع ككل يحقق أهدافه عن طريق الوحدات
التابعة له ، ولذلك فإن ترجمة القوائم المالية للوحدات الأجنبية يجب أن تحقق
الأهداف الآتية :

١ - أن تقدم معلومات تتفق بوجه عام مع الآثار الاقتصادية المتوقعة
لتغير سعر الصرف على التدفقات النقدية للمشروع وعلى حقوق الملكية .

٢ - أن تعكس القوائم المالية الموحدة النتائج المالية والملاقات بين
الوحدات التابعة كما تم قياسها بالعملة الوظيفية لهذه الوحدات طبقاً للمبادئ
الحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في بلد الشركة الأم (٣٩) .

حيث أن الوحدات التابعة للشركة الأم توجد في بيئات اقتصادية مختلفة ،
لكل منها عملتها الخاصة بها وتدفقاتها النقدية ، فإن طريقة الترجمة يجب أن
تبرر عن الحقائق الاقتصادية المتوقعة لكل وحدة وأن تحافظ على جوهر
ودلالة القوائم المالية الأجنبية بالنسبة للمركز المالي ونتائج الأعمال .

= لبنانية على أن يتم الدفع بعد أجل معين بالليرة اللبنانية ، فنجد أن الفرع
الكويتي يقيس تكلفة الآلة بالدينار الكويتي كما يقيد الالتزام بضمن الآلة بالدينار
الكويتي أيضاً رغم أن قيمته محددة بالليرة اللبنانية لأن الدفع سيتم بها ، أما الفرع
اللبناني فإنه يقيس الأصل والالتزام بالليرة اللبنانية ولكنه التزام محدد بنفس عملة
القياس ، أي أن الفرع الكويتي يقيس الالتزام بالدينار الكويتي ولكن قيمته
محددة بعدد ثابت من الليرات اللبنانية ، بينما الفرع اللبناني يقيس الالتزام بنفس
العملة المحدد بها قيمته .

٢ — طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة

Modified Current-Noncurrent Method

ولقد اقترحا معهد المحاسبين الأمريكي AICPA كتعديل للطريقة السابقة وذلك بعد تخفيض قيمة الدولار في سنة ١٩٧١ . وتم الترجمة كما في الطريقة السابقة ماعدا الديون طويلة الأجل (مدينين أو دائنين) فيتم ترجمتها بسعر للصرف الجارى وذلك لإظهار أثر الخفض الدائم الذى حدث للدولار على الديون طويلة الأجل .

٣ — طريقة البنود النقدية وغير النقدية

Monetary-Nonmonetary Method

وتعرف بطريقة الجمعية الأهلية للمحاسبين فى أمريكا NAA وطبقا لهذه الطريقة تتم الترجمة كما يلى :

(أ) الأصول والالتزامات النقدية بسعر الصرف الجارى .

(ب) الأصول والالتزامات غير النقدية بسعر الصرف التاريخى المناسب ، وبطريقة أخرى يمكن القول أن صافى الأصول النقدية يترجم بسعر الصرف الجارى وصافى الأصول غير النقدية يترجم بسعر الصرف التاريخى المناسب .

(ج) الإيرادات والمصروفات بسعر الصرف المتوسط خلال المدة ماعدا الإهلاك وتكلفة البضاعة المباعة فيستخدم سعر الصرف التاريخى المناسب .

٤ — الطريقة الزمنية Temporal Method

تم اقتراح هذه الطريقة بواسطة معهد المحاسبين القانونيين الأمريكى (٤٣) لوضع حد للاستخدام المتنوع لطرق الترجمة وتوحيد طريقة الترجمة ، ثم صدرت للتوصية رقم ٨ عن مجلس معايير المحاسبه المالية الأمريكى FASB وذلك فى أكتوبر سنة ١٩٧٥ بتطبيق هذه الطريقة فى الترجمة .

وتقوم هذه الطريقة على أساس ترجمة الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات بطريقة تحافظ على المبادئ المحاسبية التي استخدمت أصلاً في قياسها ، فإذا كانت للتكلفة التاريخية هي أساس القياس بالنسبة لأصل من الأصول فإنه يجب أن يترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي ، وإذا كانت التكلفة الاستبدالية أو الجارية هي أساس القياس فتتم الترجمة باستخدام سعر الصرف الجارى . أى أن الطريقة الزمنية في الترجمة تهدف إلى تغيير وحدة القياس النقدي دون تغيير أساس القياس في القوائم الأجنبية وطبقاً لهذه الطريقة تتم الترجمة كما يلي : (٤٤)

(أ) أرصدة حسابات النقدية والأصول والالتزامات محددة القيمة بوحدات ثابتة من النقدية مثل المدينين والدائنين بما فيها الديون طويلة الأجل ، يتم ترجمتها بسعر الصرف الجارى .

(ب) الحسابات التي تمثل أصول أو خصوم بخلاف ما سبق تنقسم إلى نوعين :
— النوع الأول ويتكون من الحسابات التي تمسك على أساس سعر السوق الجارى أو سعر الاستبدال أو القيمة المنتظر تحققها مستقبلاً مثل الاستثمارات قصيرة الأجل والبضاعة ويتم ترجمتها بسعر الصرف الجارى .

— النوع الثانى ويتكون من الحسابات التي تمسك على أساس التكلفة التاريخية مثل الأصول الثابتة والبضاعة (إذا لم تدخل ضمن النوع الأول) والاستثمارات طويلة الأجل وترجمت بسعر الصرف التاريخي .

(ج) المصروفات والإيرادات بسعر الصرف المتوسط وإذا كان المصروف أو الإيراد يتعلق بأصل أو التزام يتم ترجمته بسعر الصرف التاريخي فيجب ترجمة

الإيراد أو المصروف بسعر الصرف التاريخي نفسه الذي يتم به ترجمة الأصل أو الالتزام ومثال ذلك الأهلاك .

وتتطلب هذه الطريقة أن تدخل فروق الترجمة Translation Adjustments ضمن بنود تحديد الدخل في الفترة التي حدثت فيها تغير سعر الصرف .

• - طريقة المعدل الجارى Current Rate Method

وهي الطريقة المفضلة في أوروبا بحيث يتم ترجمة كل الحسابات بسعر الصرف الجارى أما التحويلات النقدية فبسعر الصرف التاريخي .

ونظراً للنقد الشديد الذي وجه إلى الطريقة الزمنية فقد أعاد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية النظر في التوصية رقم ٨ ودعى للشركات والأفراد لإرسال تعليقاتهم على التوصيات من رقم واحد إلى رقم اثنى عشر وكان ذلك في مايو سنة ١٩٧٨ وقد وصل المجلس ٢٠٥ تعليق منها ١٧٦ على التوصية رقم ٨ ، ثم أصدر المجلس إقتراحاً بتطبيق طريقة المعدل الجارى وصدرت بها التوصية رقم ٥٢ في ديسمبر سنة ١٩٨١ وطبقاً لهذه التوصية تتم الترجمة كما يل (٤٥) :

(أ) الأصول والالتزامات بسعر الصرف الجارى ، وهو سعر الصرف الذي يمكن به تحويل الأرباح الموزعة في تاريخ القوائم المالية .

(ب) الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر بسعر الصرف السائد في تاريخ الاعتراف بهذه البنود .

ونظراً أصحوية تطبيق ذلك عملياً فيمكن استخدام سعر صرف متوسط مرجح للفترة .

عل أنه لا يجوز أن تدخل فروق الترجمة ضمن بنود تحديد الدخل في الفترة التي يحدث فيها تغيير سعر الصرف وإنما يجب - طبقاً للتوصية - حساب هذه الفروق وتجهيمها في بند مستقل ضمن حقوق الملكية ، وعند بيع أو تصفية الاستثمار في الوحدة الأجنبية سواء كانت التصفية نهائية أو شبه نهائية فإنه يجب إزالة فروق الترجمة التي تتعلق بهذا الاستثمار من البند الخاص بها ضمن حقوق الملكية وللتقرير عنها ضمن المكاسب أو الخسائر في حساب النتيجة لنفس الفترة التي تم فيها بيع الاستثمار أو تصفيته .

٦ - طرق أخرى للترجمة تم اقتراحها لمعالجة آثار التضخم :
من هذه الطرق ، طريقة Zenoff و Zwick وتم فيها الترجمة كما يلي (٤٦) :
(١) تعديل القوائم المالية للوحدات الأجنبية بنسبة التضخم في البلد الذي تقع فيه الشركة التابعة .

(ب) ترجمة كل البنود المعدلة باستخدام سعر الصرف الجاري ، ما عدا حقوق الملكية والالتزامات الخارجية .

كذلك اقترح مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكية APB في إحدى مطبوعاته (السياسة الحظ) طريقة ترجمة عكس طريقة Zenoff and Zwick .
وتقضى بترجمة القوائم المالية الأجنبية أولاً باستخدام طريقة اترجمة المقبولة في ذلك الوقت ثم تعديل هذه القوائم المترجمة لكي تنعكس القوة الشرائية العامة للدولار (عملة الشركة الام) (٤٧) ولم يلق هذا الاقتراح تأييداً ظراً لان الأرقام الناتجة سوف لا تحمل أى معنى تفسيري .

(46) AAA Report, 1973, Op. Cit., p. 152.

(47) American Institute of Certified Public Accountants, Accounting Principles Board, «Financial Statements Restated for General Price- Level Changes,» APB Statement No. 3, June 1969, par 45.

النقد الموجه لطرق الترجمة المختلفة

لم تسلم طريقة واحدة من طرق الترجمة من النقد فطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة تعتمد على تقسيم بنود قائمة المركز المالي إلى بنود متداولة وغير متداولة ، وهذا التقسيم لا يصلح أساسا لاختيار سعر الصرف المناسب للترجمة ولذلك فإن هذه الطريقة في الترجمة ينتج عنها معاملة غير متماثلة للمخزون والاصول الثابتة على سبيل المثال ، بالرغم أن كلاهما يتم قياسه على أساس التكلفة التاريخية ، كذلك يتم ترجمة الديون طويلة الأجل بسعر الصرف التاريخي بالرغم من تعرضها لمخاطر تقلب سعر الصرف .

وبالنسبة لطريقة البنود النقدية وغير النقدية فهي تعتمد على تقسيم بنود قائمة المركز المالي إلى عناصر نقدية وغير نقدية وهذا التمييز لا يصلح أساسا لاختيار سعر الصرف المناسب للترجمة ففي حين تترجم الأصول الثابتة بسعر الصرف التاريخي فإن الالتزامات بما فيها طويلة الأجل تترجم بسعر الصرف الجاري مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين البنود المختلفة للقوائم المالية الأجنبية بعد ترجمتها وتصبح ذات دلالات مختلفة عما كانت عليه قبل الترجمة .

ونظراً لأن الطريقة الزمنية تتفق بصفة عامة مع طريقة البنود النقدية وغير النقدية في اجراءات الترجمة ، وذلك بسبب طبيعة المبادئ المحاسبية المطبقة ، فإن نتائج الترجمة في الطريقتين تكون متقاربة جداً ، وكذلك تتفق الطريقة الزمنية مع طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة في بعض اجراءات الترجمة ولذلك فإن النقد الموجه إلى طريقتي البنود المتداولة وغير المتداولة والبنود

النقدية وغير النقدية يمكن أن يوجه إلى الطريقة الزمنية أيضا بدرجة
أو بأخرى (٤٨).

ومن عيوب الطريقة الزمنية - والتي تعتبر أيضا من عيوب الطريقة بين الساق
نقدتها - أن الالتزامات يتم ترجمتها بسعر الصرف الجاري بينما الأصول الثابتة
التي يتم تمويلها من هذه الالتزامات فتترجم بسعر الصرف التاريخي.

أما النقد الموجه إلى طريقة المعدل الجاري فيتركز في أنها أكثر الطرق
خروجاً على أساس التكلفة التاريخية. فإذا كان أساس القياس في القوائم الأجنبية
لبعض الأصول أو الالتزامات هو التكلفة التاريخية وتم ترجمتها للعملة المختارة
للشركة الأم بسعر الصرف الجاري فإن القوائم المالية بعد الترجمة تكون بعيدة
عن أساس التكلفة التاريخية، بالإضافة إلى أن قيم الأصول والالتزامات بعد

(٤٨) ويرى البعض أن طريقة الترجمة التي تعتمد على تبويب الأصول
والخصوم إلى نقدي وغير نقدي أو جاري وغير جاري لا يبد أنها الطريقة المناسبة
لقياس مدى التعرض لخطر التغير في سعر الصرف، وذلك لأن هذا التبويب ليس
هو المتغير الهام في القياس، وإنما الأفق التخطيطي للشركة هو المتغير الهام.
فإذا كان الأفق قصير المدى نسبياً (٢ - ٣ سنوات) فإن كان كل الأصول
والالتزامات تكون معرضة لخطر تقلب سعر الصرف، أما إذا كان الأفق
طويل المدى فليس هناك عناصر معرضة لخطر تقلب سعر الصرف.

Robert Aliber and Clyde P. Stickney «Accounting Measures of
Foreign Exchange Exposure,» The Accounting Review, Jan. 1975
p. 52.

للا ترجمة لا تمثل مقياس معقول للتكلفة الاستبدالية ولا لاسعار البيع ، وحتى لو كانت تمثل مقياس معقول للتكلفة الاستبدالية أو لاسعار البيع فهي لا تعتبر مقبولة في ظل المبادئ المحاسبية المطبقة (٤٩) .

أهداف الترجمة واختيار الطريقة المناسبة :

Objectives of Translation

ليس من المنطقي أن يتم اختيار الطريقة المناسبة للترجمة أو تفضيل طريقة عمل أخرى إلا في ضوء الأهداف المطلوب تحقيقها من الترجمة ، واتقد سبق أن ذكرنا أن أهداف الترجمة تتمثل في :

١ - تقديم معلومات تتفق بوجه عام مع الآثار الاقتصادية المتوقعة لتغير سعر الصرف على التدفقات النقدية للمشروع وعلى حقوق الملكية .

٢ - أن تعكس القوائم المالية الموحدة النتائج المالية والعلاقات بين الوحدات التابعة كما تم قياسها بالعملة الوظيفية لهذه الوحدات وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في بلد الشركة الأم .

سبق أن تعرضنا لمشكلة العملة الوظيفية للشركة التابعة وهي العملة التي يتم بها معظم النشاط الاقتصادي للشركة الأجنبية وقد تكون هي نفس العملة المحلية كما قد تختلف عنها وتكلمنا عن المؤشرات التي يسترشد بها عند تحديد العملة الوظيفية ولا داعي لتكرار ما سبق .

وإذا استمرضنا كل طرق الترجمة التي سبق مناقشتها لوجدنا أنها لا تحقق أهداف الترجمة والطريقة الوحيدة التي تحقق أهداف الترجمة السابقة هي طريقة المعدل الجارى واسكن باستخدامها مع مدخل العملة الوظيفية . أن مدخل العملة الوظيفية يبرز الاختلافات الرئيسية بين الوحدات الاجنبية ويعكس بدقة الآثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف في القوائم الموحدة لانه يتضمن الآتي (٥٠) .

١ - تحديد العملة الوظيفية للشركة التابعة طبقا للمعايير التي سبق مناقشتها .

٢ - قياس كل بنود القوائم المالية باستخدام العملة الوظيفية إذا كانت تختلف عن العملة المحلية للوحدة الاجنبية والنتيجة التي نحصل عليها من عملية إعادة القياس باستخدام العملة الوظيفية والتي تسبق عملية الترجمة تكون هي نفس النتيجة التي كان يمكن الحصول عليها إذا ما كانت الدفاتر مسجلة أصلا بهذه العملة الوظيفية والوصول إلى هذه النتيجة من الضروري استخدام أسعار الصرف التاريخية بالنسبة للبنود غير النقدية وما يتعلق بها من مصروفات وإيرادات أو مكاسب أو خسائر وسعر الصرف الجارى بالنسبة لباقي العناصر .

٣ - استخدام سعر الصرف الجارى في تاريخ إعداد القوائم المالية لترجمة القوائم المالية من العملة الوظيفية إلى عملة التقارير المالية للشركة الأم . فإذا كانت العملة الوظيفية للشركة التابعة هي نفس عملية التقارير المالية للشركة الأم فليس هناك حاجة لترجمة .

٤ - التمييز بين الأثر الاقتصادي لتغيرات أسعار الصرف على صافي الاستثمار والأثر الاقتصادي لتغيرات أسعار الصرف على المدينين والدائنين التي سوف يتم تحصيلها أو سدادها بعملة تختلف عن العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية .

أن استخدام المعدل الجارى فى الترجمة من العملة الوظيفية إلى عملة التقارير المالية للشركة الأم يحقق أهداف الترجمة السابقة ، وذلك لأنه إذا تغير سعر الصرف فى صالح المشروع فسوف تكون النتيجة زيادة حقوق الملكية والعكس يودى إلى تخفيض حقوق الملكية ، وإذا تغير سعر الصرف بطريقة تؤثر على التدفقات النقدية من العملة الوظيفية أو من عملة التقارير المالية فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة تدخل ضمن بنود قائمة الدخل لنفس الفترة المالية .

أما أثر تغيرات أسعار الصرف التي تكون بعيدة التحقق وغير مؤكدة فإنه يستبعد عند قياس الدخل وهذا يتفق مع الهدف الأول من أهداف الترجمة وهو أن تتفق المعلومات المقدمة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة لتغير سعر الصرف على التدفقات النقدية للمشروع وعلى حقوق الملكية (٥١) .

ويجب أن تحافظ عملية ترجمة القوائم المالية من العملة الوظيفية إلى عملة التقارير المالية على النتائج المالية والعلاقات التي تكونت فى البيئات الاقتصادية الخارجية ، ولا يجوز أن تودى الترجمة إلى إعادة قياس البنود المختلفة للقوائم المالية كما لو كانت هذه العمليات قد تمت فى البيئة الاقتصادية للشركة الأم ، حيث

لا يمكن تصوير الأداء الكلي للوحدات العاملة في بيئات اقتصادية مختلفة إلا بالمحافظة على العلاقات بين العملات الوظيفية لكل وحدة وهذا يتفق مع الهدف الثاني للترجمة (٥٢).

فطريقة الترجمة التي تفشل في الاعتراف باختلاف المقائق الاقتصادية بين الوحدات الأجنبية لا يتوقع أن تنتج بيانات اقتصادية يمكن الاعتماد عليها أو الثقة بها.

نقد حظيت مشكلة ترجمة العملات الأجنبية باهتمام المنظمات المهنية المحاسبية في العالم فلقد اقترحت لجنة معايير المحاسبة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز ICAEW توصية لترجمة العملات الأجنبية في سنة ١٩٨٠، كذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB توصية رقم ٥٢ في سنة ١٩٨١ في هذا الموضوع، ثم أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC اقتراح بتوصية لترجمة العملات الأجنبية في مارس سنة ١٩٨٢، وهذه التوصية الأخيرة تتفق إلى حد كبير مع التوصيتين السابقتين وتتمشى مع إهتمام المحاسبين في دول العالم، ومن الجدير بالذكر أن كل التوصيات السابقة تتفق على استخدام طريق المعدل الجاري في الترجمة (٥٢).

52) Ibid., par. 74.

53) Steven J. Golub. «A Global Perspective to Financial Reporting», «The International Journal of Accounting», vol. 13, No. 1, Fall 1982, pp. 42 - 43.

إن الاتفاق على معايير دولية للمحاسبة والتقارير المالية لاستخدامها في مختلف أنحاء العالم سوف يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمر في البيانات المحاسبية ويسهل عليه إجراء المقارنات بين الاستثمارات البديلة .

معالجة فروق الترجمة : Translation Adjustments

تنشأ هذه الفروق عند استخدام المعدل الجاري في ترجمة القوائم المالية الأجنبية من العملة الوظيفية إلى عملة التقارير المالية للشركة الأم . وهذه الفروق هي ناتج عملية الترجمة ولذلك فليس لها أي أثر مباشر على التدفقات النقدية من عملة التقارير المالية ، ولقد تعددت طرق المحاسبة على فروق الترجمة حيث يتم معالجتها بإحدى الطرق الآتية :

١ - تعتبر فروق مؤقتة وتظهر كرصيد في قائمة المركز المالي ، على أن يتم تسوية الفروق الناتجة من الترجمة مستقبلاً في السنوات المقبلة مع هذا الرصيد ، وعل ذلك لا يتأثر حساب النتيجة بفروق الترجمة .

٢ - تعتمد المعالجة على نوع الفروق ، فإذا كانت في صالح المشروع فإنها تؤجل وتوضع في حساب خاص تحت اسم أرباح مؤجلة أو احتياطي فروق عملة ، وإذا كانت الفروق في غير صالح المشروع فإنها تقفل في حساب الاحتياطي وما يزيد عن الرصيد فتتحمل به نتيجة العام .

٣ - الاعتراف بفروق الترجمة على أنها مكاسب أو خسائر تخص الفترة التي حدث فيها تغير سعر الصرف ويجب أن تؤخذ مباشرة عند تحديد النتيجة ، وهذا

هو الرأي الذي أبدته التوصية رقم ٨ لمجلس معايير المحاسبة الأمريكية لسنة ١٩٧٥
والتي ألغيت بعد ذلك (٥٤) .

٤ - توضع فروق الترجمة في حساب مستقل ضمن حقوق الملكية حيث
يتجمع في هذا الحساب كل الفروق التي تنشأ مستقبلاً عن الترجمة ، ولا يجوز
مطلقاً أن تدخل هذه الفروق في تحدييد النتيجة إلا عندما تتحقق فعلاً كربح
أو خسارة وذلك يحدث في حالة بيع أو تصفية كاملة أو شبة كاملة للاستثمار
الأجنبي ، وعندئذ يخصم ما يخص هذا الاستثمار (الذي تم تصفيته أو بيعه) من
فروق أسعار الصرف المتجمعة (في الحساب الخاص ضمن حقوق الملكية) ويعترف
بها في حساب النتيجة في الفترة التي تم فيها البيع أو التصفية ، وقد أبدت التوصية
رقم ٥٢ لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB هذه المعالجة لفروق
الترجمة (٥٥) .

ويستند مؤيدي الاعتراف بفروق الترجمة ضمن بنود قائمة الدخل في الفترة
التي يحدث فيها تغير سعر الصرف على أن التغيرات في أسعار العملات القائمة في
أسواق النقد الدوائية يمكن أن تعتبر حدثاً هاماً وموضوعياً لإثبات تغير القيمة ،
وإذا كانت هذه البنود تؤدي إلى تقلب الأرباح بدرجة كبيرة في السنوات
المختلفة التي يتغير فيها سعر الصرف بدرجة ملحوظة ، فإن هذا يعد أمراً مقبولاً

(54) FASB, Statement No. 8, Op. Cit., par. 16 - 17.

(55) FASB, Statement No. 52, Op. Cit., par 13 — 14.

وعاديا لأنه إنعكاس طبيعي للنتائج الاقتصادية لحيازة استثمارات نقدية بعملة أجنبية (٥٦).

ويؤيد الباحث تأجيل فروق الترجمة ووضعها في بند مستقل ضمن حقوق الملكية استنادا للأسباب الآتية :

١ - ينتج عن تغير سعر الصرف بين العملة الوظيفية وعملة التقارير المالية للشركة الأم تغير في القيمة المعادلة (بعملة التقارير المالية) لصافي الاستثمار ، وبالتالي فإن فروق الترجمة تعكس الأثر الاقتصادي لتغير سعر الصرف ، ولكن هذا التغير في القيمة المعادلة (بعملة الشركة الأم) لصافي الاستثمار لم يتحقق بعد وهو أيضا غير مؤكد ، كما أنه لا يؤثر على التدفقات النقدية من العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية التي يعاد استثمارها أو تحويلها للشركة الأم ولهذا السبب فإنه يجب التمييز عن فروق الترجمة بعيدا عن حساب النتيجة ووضعها في حساب مستقل ضمن حقوق الملكية .

٢ - إذا كان الدخل الشامل لأي وحدة عبارة عن التغير في حقوق الملكية (صافي الاستثمار) خلال فترة معينة فإن فروق الترجمة تعتبر جزء غير محقق من الدخل الشامل ويفضل التقرير عنه بعيداً عن صافي الدخل .

٣ - يؤدي الاعتراف بفروق الترجمة في حساب النتيجة للسنة التي يحدث فيها التغير في سعر الصرف إلى تقلب صافي الربح نظراً للتقلبات المستمرة في

(56) William Beaver & Mark Wolfson, «Foreign Currency Translation and Changing Prices in Perfect and Complete Markets, Journal of Accounting Research, Aut., 1982 part II, p. 534.

أسعار الصرف وقد يؤدي ذلك إلى تشويه النتائج وبالتالي تضليل المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين (٥٧) ولقد كان الاعتراف بفروق الترجمة في حساب النتيجة السبب الهام وراء الهجوم الكبير على الترسية رقم ٨ لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ، ما دفعه إلى تغيير هذه المعالجة في الترسية رقم ٥٢ وذلك بعدم إضافتها مباشرة لنتيجة الأعمال وإنما بالتقرير عنها في حساب منفصل ضمن حقوق الملكية ، وهذه الطريقة تبرز لقراء القوائم المالية طبيعة هذه الفروق وحجمها .

اختيار سعر الصرف المناسب :

تعرضنا في أول البحث لمشكلة سعر الصرف وأنواعه المتعددة ، وتكلمنا في مواضع مختلفة من البحث عن سعر الصرف المناسب للترجمة في موقف معين بالذات وفيما يلي بيان مختصر لأسعار الصرف المناسبة للترجمة في الحالات المختلفة .

١ - بالنسبة للعمليات التي تتم بعملية أجنبية :

في تاريخ إثبات العملية في الدفاتر تتم الترجمة بسعر الصرف الجارى الذى يمكن استخدامه فيما لو تم سداد العملية في نفس اليوم . أما بعد ذلك عند إعداد قائمة المركز المالى فيكون سعر الصرف المناسب هو السعر الجارى فى تاريخ قائمة المركز المالى الذى يمكن استخدامه فيما لو تم سداد العملية فى هذا التاريخ .

(57) L. Seidler and P. Mc Connell, «FASB statement No. 52. on Foreign Currency Transation : A First Look, «Financial Analysts Journal, January - February 1982.

خلاصة ونتائج

كان الهدف من البحث هو دراسة مشكلة من أهم مشاكل المحاسبة الدولية ،
الاولى ترجمة العملات الاجنبية وما يتعلق بها من أسعار صرف العملات
الاجنبية ، والعملية المختارة للقوائم المالية ، وتحديد العملة الوظيفية للشركات
التابعة الاجنبية والمحاسبة على العمليات التي تتم بعملة اجنبية وما يترتب عليها من
مكاسب أو خسائر نتيجة تغير أسعار الصرف ، والاحتياط ضد تقلب أسعار الصرف
وكيفية معالجته محاسبيا ، وأخيرا طرق ترجمة القوائم المالية الاجنبية واختيار
الطريقة المناسبة للترجمة في ضوء أهداف الترجمة والمحاسبة على فرق الترجمة وفيما
يلي ملخص نتائج البحث :

١ - العملة الوظيفية للشركة التابعة هي العملة التي يتم بها معظم نشاط
المنشأة ويجب الاستناد إلى معايير معينة لتحديد العملة الوظيفية ولذلك فقد تكون
العملة الوظيفية للشركة التابعة هي نفسها عملة التقارير المالية للشركة الام ، كما قد
تكون هي العملة المحلية للشركة التابعة أو عملة اجنبية أخرى ، كما قد تكون هناك
عدة عملات وظيفية للمنشأة .

٢ - العمليات التي تتم بعملة اجنبية هي العمليات التي تتم بعملة أخرى
خلاف العملة الوظيفية للمشروع ، وينتج عن هذه العمليات مكاسب أو خسائر نتيجة
تغير أسعار الصرف في الفترة من تاريخ إجراء العملية وتاريخ إنائها ، وسواء
كانت هذه المكاسب أو الخسائر قد تحققت فعلا أو مازالت لم تتحقق يود في مكاسب
أو خسائر تخص المدة التي حدث فيها التغير في سعر الصرف وتدخل في حساب
النتيجة لهذه الفترة .

٣ - إذا أرادت المنشأة أن تتجنب آثار تقلبات أسعار الصرف فيمكنها الدخول في عقود مؤجلة لحماية نفسها ، وهناك ثلاثة أنواع من هذه العقود وهي تغطية ارتباط بعملية أجنبية ، وتغطية صافي أصل أو التزام محدد قيمته بعملة أجنبية أو المضاربة على تقلبات أسعار الصرف وتختلف المحاسبة على العقود الأجلة باختلاف الدافع على التعاقد في كل حالة . فبالنسبة للنوع الأول تؤجل المكاسب أو الخسائر حتى يتم تنفيذ العقد ثم تحدث مقاصة بين المكاسب أو الخسائر المؤجلة وبين التكلفة أو الأيراد الناتج عن العملية ، وبالنسبة للنوع الثاني والثالث فإن المكاسب أو الخسائر سواء المحققة أو التي لم تحقق بعد تعتبر أحد بنود تحديد الدخل في الفترة التي يحدث فيها التغير في سعر الصرف أي بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عمليات بعملة أجنبية .

٤ - تعددت طرق الترجمة للقوائم المالية الأجنبية ، ويجب أن يتم اختيار طريقة الترجمة المناسبة في ضوء أهداف الترجمة ولقد استخلص البحث أن طريقة المعدل الجارى هي أفضل الطرق التي تحقق أهداف الترجمة وتتمشى مع مفهوم العملة الوظيفية .

٥ - تنشأ فروق الترجمة عند استخدام المعدل الجارى في ترجمة القوائم المالية الأجنبية وحيث أن هذه الفروق هي ناتج عملية الترجمة وليس لها أي أثر مباشر على التدفقات النقدية من عملة التقارير المالية ولذلك فإن الطريقة المفضلة في معالجتها هي تجميعها في حساب مستقل ضمن حقوق الملكية ولا تدخل مباشرة في حساب النتيجة في الفترة التي يحدث فيها تغير سعر الصرف إلى أن يتم بيع أو تصفية الاستثمار الأجنبي فيخصص ما يخصه من الفروق المتجمعة وترحل لحساب النتيجة في الفترة التي تم فيها البيع أو التصفية .

REFERENCES

- Aliber, Robert Z. and Clyde P. Stickney, «Accounting Measures of Foreign Exchange Exposure,» *The Accounting Review*, Jan. 1975, pp. 44 - 57.
- American Accounting Association, «Report of the Committee on International Accounting,» *The Accounting Review*, supplement to Vol. XLVIII, 1973, pp. 121 - 167.
- , «Report of the committee on International Accounting,» *The Accounting Review*, Supplement to Vol. XLIX, 1974, pp. 251 - 269.
- , Report of the committee on International Accounting,» *The Accounting Review*, supplement to Vol. XLX, 1975 pp. 91 - 95.
- American Institute of Certified Public Accountants, Accounting Principles Board, «Financial statements Restated for General Price-level changes,» **APB statement No. 3 June 1969.**
- Beaver, William H. and Mark A. Wolfson, «Foreign Currency Translation and Changing Prices in Perfect and Complete Markets,» *Journal of Accounting Research*, Autumn 1982 part II' pp. 528 - 550.
- Choi, Fredrick D. S., «Price-level Adjustments and Foreign Currency Translation, Are They Compatible ?» *The International Journal of Accounting*, Vol. II, No. I, Fall 1975, pp. 121 - 143.
- Choi, Fredrick D.S. and Gerhard G. Mueller, «An Introduction to Multinational Accounting,» Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978.
- Copeland, R., D. L. Crumbley and Joseph F. Wojdak, «Advanced Accounting,» Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1971.

Evans, Thomas G., and William R. Folks, Jr., «SFAS No. 8 : Conforming, Coping, Complaining, and Correcting,» **The International Journal of Accounting**, vol. 15, No. 1, Fall 1979, pp. 33 - 43.

Financial Accounting Standard Board, «Accounting for the Translation of Foreign Currency Transactions and Foreign Currency Financial Statements,» **Statement No. 8**, 1975. Stamford, Conn. : FASB, 1975.

« Foreign Currency Translation,» **Statment No. 52**, Stamford, Conn., Fasb, 1981 .

Fredrikson, E. Bruce, «The Valuation of Noncurrent Foreign Currency Monetary Claims,» **The International Journal of Accounting**, vol. 9, No. 1, Fall 1973, pp. 149 - 158.

Golub, Steven J., «A Global Perspective to Financial Reporting,» **The International Journal of Accounting**, Volume 18, No. 1, Fall 1982, pp. 37 - 44.

Griffin, Charles H., Thomas H Williams and Kermit D. Larson, «**Advanced Accounting**,» Richard Irwin, Inc., Homewood, Illinois,, 1980.

Kim, Seung H., and Paul J. Kuzdrall, «The Simulation of Financial strategy under Fluctuating Exchange Rates Conditions.» **The International Journal of Accounting.**» Vol. 12, No. 2, Spring 1977, pp. 93 - 107.

Lorensen, Leonard, «Reporting Foreign Operations of U.S. Companies in U.S. Dollors, **Accounting Research study** No. 12, New York : AICPA, 1972.

Meigs, Walter B., A.N. Nosich and E. John Larsen, «**Modern Advanced Accounting**,» Mc Graw-Hill Book Co., N.Y., 1975

Mueller, Gerhard G. and Lauren M. Walker, «The Coming Age of Transnational Financial Reporting.» **The Journal of Accountancy**, July 1976, pp. 67 - 74.

Norr, David, «Currency Translation and the Analyst,» **Financial Analysts Journal**, July-August, 1975. pp. 46 - 54.

Pakkala, A.L., «Foreign Exchange Accounting of Multinational Corporations,» **Financial Analysts Journal**, March - April 1975, pp. 32 - 41.

Scott, George M. and Pontus Troberg. **«Eighty-Eight International Accounting problems in Rank order of performance-A Delphi Evaluation, American Accounting Association, 1980.**

Seidler, L., and P. Mc Connell, «FASB statement No. 52 on Foreign Currency Translation : A First Look,» **Financial Analysts Journal**, January - February 1982, pp. 18 - 20.

Shank, John K., «FASB Statement 8 Resolved Foreign Currency Accounting or Did It ?,» **Financial Analysts Journal**, July - August 1976, pp. 55- 61.

Wyman, Harold E., «Analysis of Gains or Losses from Foreign Monetary Items : An Application of Purchasing Power Parity Concepts,» **The Accounting Review**, July 1976, pp., 545 - 558.